

الكويت النسائية في الجزائر – مقارنة سوسيولوجية

Women's quota in Algeria - a sociological approach
 ضوايفية سميرة^{1*} ، د. عبدلي وليد²
¹ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، الإيميل: Douaifia.samira@univ-oeb.dz
² جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، الإيميل: Oualid.abdelli@univ-oeb.dz

تاريخ القبول: 2025/05/31

تاريخ الإستلام: 2025/04/29

ملخص:

عرف المجتمع الجزائري عديد أشكال المشاركة السياسية النسائية، عبر مختلف المراحل السوسيو تاريخية التي مر بها إلا أنها اتسمت على الدوام بضعفها مقارنة بمختلف الأبعاد الديمغرافية للجزائريات، تحديدا نسب البرلمانيات، ويهدف رفعها، تبنت الدولة الجزائرية الكوتا النسائية منذ تشريعات 2012، إذ استهدفت هذه الورقة الكشف عن تأثير تطبيق الكوتا النسائية بمختلف أنماطها على عدد البرلمانيات بالجزائر، في ضوء تفاعلها مع البيئة السوسيو سياسية الجزائرية، لتخلص الدراسة لنتيجة مفادها ثبات النظرة النمطية التقليدية المهمشة للأدوار السياسية للمرأة الجزائرية مهما تنوعت أشكال الكوتا النسائية التي انحصرت تأثيرها على التواجد العددي النسائي ولم يتجاوز لإحداث تغييرات جذرية في الثقافة السائدة رغم تنوع أنماط الكوتا ومساءلتها بقوة للقيم المضرة والمعلنة على السواء تجاه التمثيل النيابي النسائي بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: البرلمان؛ الكوتا النسائية؛ التمثيل البرلماني للمرأة؛ المشاركة السياسية.

Abstract:

The Algerian society has experienced various forms of women's political participation across different socio-historical stages, yet this participation has consistently remained weak compared to the demographic weight of Algerian women, especially in terms of their representation in parliament. To address this, the Algerian state adopted the women's quota system starting with the 2012 legislative elections. This paper aims to examine the impact of the different types of women's quotas on the number of female parliamentarians in Algeria, within the context of its interaction with the Algerian socio-political environment. The study concludes that despite the diversity of quota mechanisms and their challenge to both implicit and explicit values surrounding female representation, the traditional stereotypical perception of women's political roles remains unchanged. The quotas increased the numerical presence of women but failed to bring about deep-rooted cultural transformation.

Keywords: Women's quota; Parliament; Women's parliamentary representation; Political participation.

1. مقدمة

يتسم المجتمع الجزائري بضعف المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية واستبعادها عن مواقع صناعة القرار وإدارة الشأن العام، إذ يعد غياب المرأة الجزائرية أو تغييبها سياسيا ، واقعا مكرسا تقف خلفه عدة عوامل سوسيوقافية ، رغم تنصيب مختلف الدساتير والقوانين الناظمة للفعل السياسي على تكريس الحقوق السياسية للجزائريات وتأطير مختلف أنماط مشاركتهن السياسية.

لا سيما بعد تطبيق نظام الكوتا النسائية ، إذ لم تحقق بمختلف صيغها رفع المشاركة السياسية للمرأة ، تحديدا البرلمانية منها ، إذ يشغل هذا المقال على رصد تأثيرات تطبيق مختلف أنماط الكوتا على الرفع من التمثيل البرلماني للجزائريات في ضوء علاقتها ببعض الفاعلين ذوي الصلة .

أولا: الإشكالية:

يعرف المجتمع الجزائري تواجدا نسائيا متناصفا ديمغرافيا إذ تقدر نسبة النساء 49.4 % (حسب آخر إحصائيات وحتى تاريخ 01 جويلية 2023) (موقع الديوان الوطني للإحصاء الساعة الرابعة صباحا يوم 2024/10/29) كما شهد عبر مختلف فتراته تغيرا مطردا في أدوار المرأة بين الفضائيين الخاص والعام نتيجة إرتفاع معدلات التعليم بين النساء وما نتج عنه من ارتفاع معدلات العمل بينهن و في مختلف مجالات الشغل، وبما يثبت قبول المجتمع الجزائري لتغير الأنماط الموروثة المتعلقة بالمرأة وتكيفه معها ، إلا أنه بالمقابل بقيت معدلات وصول المرأة الجزائرية لمواقع إدارة الشأن العام منخفضة جدا في تناقض صارخ لا يتوافق مطلقا والتغيرات الأنفة الذكر ، رغم مساهمة الخطاب السياسي مسنودا بالنص القانوني لكل تلك التغيرات ، من حيث الإسهام في إنتاجها أو تكريسها ، عبر مختلف المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري ، تماما كما أسهم في إنتاج وتكريس الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية والتي تفردت بالبون الشاسع بين الخطاب السياسي والنص القانوني ، و الممارسة الفعلية .

إذ رغم تبني مختلف النظم القانونية والسياسية والاجتماعية بغرض الرفع من تواجد النساء بالمواقع السياسية إلا أنه ظل متدنيا على الدوام، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تتبنى نظام التمييز الإيجابي لصالح المرأة في خطوة غير مسبقة استهدفت من خلالها مقاومة الإقصاء المكسر، للمرأة الجزائرية من المجال السياسي ، لاسيما في المجالس المنتخبة، والتي شهدت عدة أنماط من الكوتا النسائية منذ انتخابات 2012، إذ تتناول هذه الورقة الكشف عن مظاهر التفاعل بين نظام الكوتا وتأثيره على التمثيل النيابي النسوي وبعض الفاعلين ذوي الصلة .

عبر رصد تجليات هذه الظاهرة خلال مختلف مراحل تطبيقها وتتبعها بدء بمختلف السياقات السوسيو تاريخية التي سبقت ظهورها، إذ أن فهمها ومختلف أبعادها لا يتم دون معرفة حالة التواجد البرلماني النسائي للجزائريات قبل تبني نظام الكوتا؛ وصولا لتمظهراتها بعد تطبيق آخر نمط لها .

وذلك بمحاولة الإجابة عن السؤال المركزي التالي :

كيف تأثر التمثيل النيابي للمرأة الجزائرية بمختلف تطبيقات الكوتا النسائية في ضوء تفاعلها مع البيئة السياسية الجزائرية ؟ والذي تتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية :

01- كيف أثرت مختلف أنماط الكوتا النسائية على نتائج الانتخابات التشريعية ؟

02- كيف تفاعلت الأحزاب السياسية مع الكوتا النسائية بمختلف أنماطها ؟

03- كيف تفاعل الناخب الجزائري مع تأثيرات الكوتا النسائية ؟

المنهج المتبع : بالنظر لطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة ، والتي تشمل وصفها والتعرف عليها من خلال التركيز على كفاءات تطبيق مختلف أنماط الكوتا و النتائج التي أفرزتها وكذا تفاعل الفاعلين السياسيين معها، فإن المنهج الأنسب للإجابة عن أسئلة الدراسة هذه هو المنهج الوصفي باعتبار بحوثه " تسعى إلى وصف خصائص ظاهرة معينة ، أو موقف محدد أو قضايا اجتماعية تمت دراستها من قبل ، وذلك من أجل الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحدد خصائصها. (Salem, 2012)

1. أهداف المقال:

- 01- الكشف عن تأثير تطبيق الكوتا النسائية على التمثيل النيابي النسائي .
 - 02- الكشف عن بعض العوامل السوسيوسياسية المقاومة لتحقيق أهداف الكوتا النسائية .
 - 03- الكشف عن مدى تأثير تغيير أنماط الكوتا على تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقها .
- المفاهيم الأساسية للورقة : الكوتا النسائية ، البرلمان ، التمثيل النيابي للمرأة الجزائرية ، المشاركة السياسية .

1.1 - مفهوم الكوتا النسائية :

يرتبط الحديث عن الكوتا برفع وتحسين إدماج المرأة في الحياة السياسية وتعزيز مشاركتها السياسية ، كما ارتبط المفهوم بجدل كبير خاصة في المنطقة العربية والجزائر خصوصا ، أخذ ولا زال يأخذ مداه من مسألة تطبيقه إلى محاكمة التجارب التي طبقت ، وعلى قدر كونه مفهوما تقنيا إلى حد كبير على قدر ما كانت له انعكاسات مجتمعية جعلته من أكثر المفاهيم التقنية ارتباطا بالعلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع لارتباطه بأهم الظواهر والموضوعات المستجدة للدراسة والبحث فيها ، وعليه يتوجب علينا التفصيل في المفهوم والتطرق لمختلف أبعاده .

1.1.1 - أصل المفهوم: يرجع الأصل التاريخي لمفهوم نظام الحصص النسائية أو الكوتا إلى مصطلح الإجراء الإيجابي Affirmative action الذي أطلق لأول مرة على السياسة المتبعة من طرف السلطات الأمريكية ومن قبل أرباب العمل في القطاع الخاص أيضا لتعويض بعض الجماعات المحرومة وقد كان أصل المصطلح ناجما عن نضالات حركة الحقوق المدنية المتصلة بالأقلية السوداء تحديدا وقد أطلقه أول مرة الرئيس الأمريكي جون كينيدي John Kennedy في عام 1961 وتابعه الرئيس ليندون جونسون Lyndon Johnson في برنامجه الذي كان يمثل جزءا من الحرب على الفقر في بداية 1965 حين ألزم بعض الجامعات الأميركية بتخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين فيها للذين ينتمون للأقليات وبعد ذلك طالبت به مجتمعات أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة. (Editorial Board, 2010 March–April)

2.1.1 - الكوتا لغة وإصطلاحا :

الكوتا لغة : الكوتا كلمة ذات أصل لاتيني وتعني نصيب أو حصة وأخصّه أعطاه نصيبا ، وتحاص القوم أي اقتسموا حصصا ومُحاصّة. (Samina, 2016–2017)

الكوتا اصطلاحا : تعني الكوتا بالمفهوم السياسي توفير فرصة للفئات الأقل حظا في المجتمع، أقليات، نساء، مناطق جغرافية معينة، عمال، فلاحين، ذوي احتياجات خاصة من الوصول إلى المؤسسات التنفيذية (الحكومات والمؤسسات المستقلة السيادية و البرلمانات والمجالس المنتخبة) (Maarijstitutions, 2010)

2.1 - أنماط الكوتا : عرفت الكوتا عدة أشكال وأنماط من حيث طريقة المحاصصة في اسناد المقاعد للفئات المستهدفة بها وكذا من حيث القوانين المكرسة لها وآليات تطبيقها ، ويمكن إجمالها في مايلي :

1.2.1- الكوتا الإلزامية : هي تخصيص مقاعد لفئة ما في المجالس المنتخبة وجوبا بقوة القانون، " إذ تعتمد الدولة إلى فرضها بطريقة ملزمة عبر النص عليها في دساتيرها أو تشريعاتها " (Asmaa Jameel Rasheed)

إذ يتم " تخصيص حد أدنى من المقاعد النيابية أو مقاعد السلطات المحلية أو مقاعد في الهيئات الإدارية والتنفيذية لفئة معينة من مواطني الدولة، وهنا يتم تطبيق الكوتا بصفة إلزامية (إجبارية) وليس اختيارية أي لا يجوز مخالفة هذا النص الدستوري " (إذا تم التنصيص عليها في الدستور) (Tayeboun, October 2014)، تماما كما لا يجوز مخالفة التشريعات الملزمة للكوتا (إذا ما تم التنصيص عليها في التشريعات) عبر تخصيص حصة لفئة ما بموجب تعديل أو إصدار قوانين جديدة تتضمن وجودها بشكل متكافئ في المجالس المنتخبة وتقضي هذه القوانين بتخصيص نسبة معينة من المقاعد أو حفظ عدد منها للفئة المستهدفة ". (Al-Shaib, 2017)

2.2- الكوتا الطوعية : هي تخصيص نسبة محددة ضمن قوائم الترشيحات الحزبية أو الحرة لفئة ما ومنحها تفضيلات معينة كتخصيص رأس القوائم لها أو اعتماد التناوب في ترتيب المرشحين أو المناصفة، بين أفراد الفئة المستهدفة وغيرها من المرشحين، وكل هذا بغرض توسيع حظوظ فوزهم .

مفهوم البرلمان : المؤسسة التشريعية بالجزائر وله غرفتان، السفلى وهي المجلس الشعبي الوطني وكل أعضائها منتخبين في انتخابات عامة مباشرة، والعليا وهي مجلس الأمة وينتخب ثلثا أعضائها من بين المنتخبين المحليين في كل ولاية بمعدل ممثل واحد عن كل ولاية، بينما يتم تعيين الثلث من طرف رئيس الجمهورية .

لا شك أن فهم أي ظاهرة اجتماعية لا يتم إلا بتتبع تطورها عبر الزمن وكذا برصد السياقات الاجتماعية التي أفرزتها وهو ما ينطبق على ظاهرة تطبيق الكوتا النسائية .

2. السياق السوسيوثقافي لما قبل الكوتا النسائية :

لا يختلف المجتمع الجزائري عن نظرائه من المجتمعات المشابهة له ثقافيا في استبعاد المرأة عن فضاءات الشأن العام وخاصة السياسية منها باعتبارها المجالات الأساسية لإدارة الشأن العام، إذ عرف على مدى تاريخه السياسي ضعف المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وبالتحديد النيابية منها باعتبارها من أهم مواقع صناعة القرار وبالتالي من أبرز أشكال التأثير والمشاركة السياسية

وعرف عدد البرلمانيات الجزائريات مستويات دنيا لا تعكس النسب الديمغرافية للمرأة الجزائرية، كما لا تعبر عن التطورات السوسيوقافية التي عرفت نتيجة ارتفاع معدلات التعليم والعمل لديها وما نتج عنها من تغير في أدوارها، بينما ظلت المشاركة السياسية للجزائريات تراوح مكانها بنسب جد متدنية، في تناقض صارخ وغير مبرر، إذ أن المجتمع الذي تقبل وتكيف مع خروج المرأة للتعليم بمختلف أطواره (لا سيما العليا منها، حتى صارت نسب الإناث بالتعليم العالي أعلى من نسب الذكور)، وذات المجتمع الذي تصالح مع ظاهرة تغير نمط العمل لدى المرأة الجزائرية والذي كان مقتصرًا على الفضاء الخاص (المنزل أو الحقل الخاص بالعائلة، كما كان عليه الحال لقرون)، هو ذات المجتمع المقاوم بشراسة للتمثيل السياسي للمرأة الجزائرية .

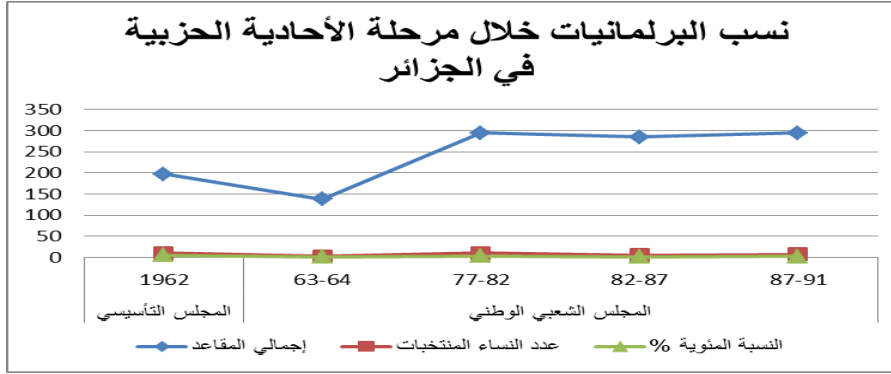
1.2- التمثيل النسوي البرلماني في مرحلة الأحادية :

جدول 01: يبين نسب البرلمانيات خلال مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر:

المؤسسة التشريعية	المجلس التأسيسي	المجلس الشعبي الوطني			
العهد النيابي	1962	64-63	82-77	87-82	91-87
إجمالي المقاعد	197	138	295	285	295
عدد النساء المنتخبات	10	02	10	05	07
النسبة المئوية %	5.07	1.45	3.38	1.75	2.37

المصدر: بارة سميرة، دور الانتخابات في فاعلية التمثيل السياسي البرلماني (1997 – 2012)، ص 219

الشكل 1: يبين نسب البرلمانيات خلال مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر



المصدر: بارة سميرة، دور الانتخابات في فاعلية التمثيل السياسي البرلماني (1997 – 2012)، ص 219

تشير الأرقام إلى الضعف الشديد لعدد البرلمانيات الجزائريات وتدني نسب تواجدهن بمختلف العهود النيابية للبرلمان الجزائري خلال مرحلة الأحادية السياسية للجزائر، إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال 5% (خمس بالمائة) والتي كانت غداة الاستقلال مباشرة والتي يعزى ارتفاعها عن النسب المماثلة خلال العهود التالية، حالة النشوة بالمنجز الثوري (تحرير الوطن) وما رافقها من مكافآت سياسية عرفانا بالدور الذي لعبته المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية وكذا حالة الحماسة السياسية الملازمة لمرحلة تأسيس الدولة الوليدة غداة الاستقلال وبناء مؤسساتها ومنها المؤسسة التشريعية، حيث ترافق هذه المرحلة عموما ثقافة محاكاة أفضل وأمثل النظم القائمة والتي من بين قيمها الفضلى تمثيل النساء بمختلف المؤسسات الرسمية وخاصة التمثيلية منها إذ " يعتبر موضوع إشراك المرأة في الحياة السياسية من أكثر المواضيع تداولاً في الديمقراطيات الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهو اليوم من أكثر الضمانات التي يمكن أن تقدمها الدول الأقل ديمقراطية للتعبير عن أحداثها السياسية " (Kenza, January–March 2021)

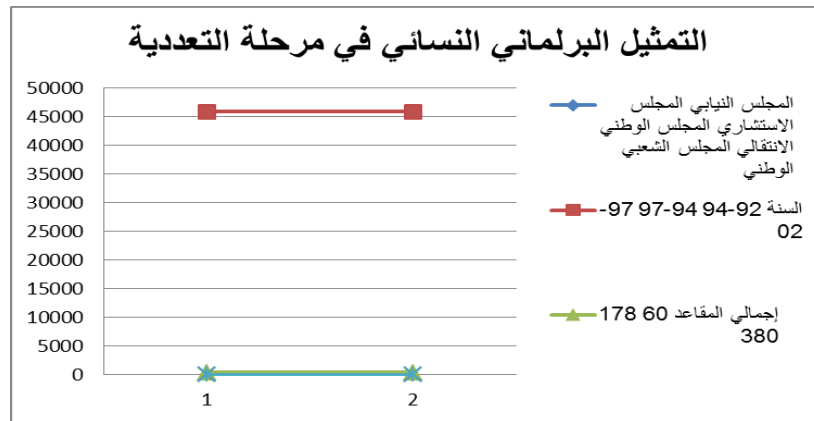
وبمجرد الخروج من حالة الانهيار بالمنجز الثوري، عادت القيم الفعلية للمجتمع الجزائري تنعكس على سلوكه السياسي لتتخف بذلك نسب التمثيل النيابي الجزائري لأسوأ مستوياتها على الإطلاق حيث لم تتجاوز في أحسن حالاتها 3.38% (ثلاثة فاصلة ثمانية وثلاثين بالمائة) إذ بمجرد خفوت تأثير القيم المصاحبة للحالة الثورية غداة الاستقلال، عاد الجزائريون لتمثل الثقافة الذكورية المكرسة لاستبعاد النساء من المجال السياسي والتأكيد على الأدوار التقليدية المنمطة للمرأة الجزائرية.

تشير الأرقام إلى الضعف الشديد لنسب تواجد النساء بالبرلمان الجزائري خلال مختلف العهودات النيابية ولم يكن لتغير نمط التمثيل السياسي في الجزائر من الأحادي إلى التعددي أي دلالة تذكر على تلك النسب .

ففي خلال مرحلة الأحادية الحزبية لم تتجاوز في أحسن حالاتها الخمسة بالمائة .

2.2- التمثيل البرلماني النسائي في مرحلة التعددية :

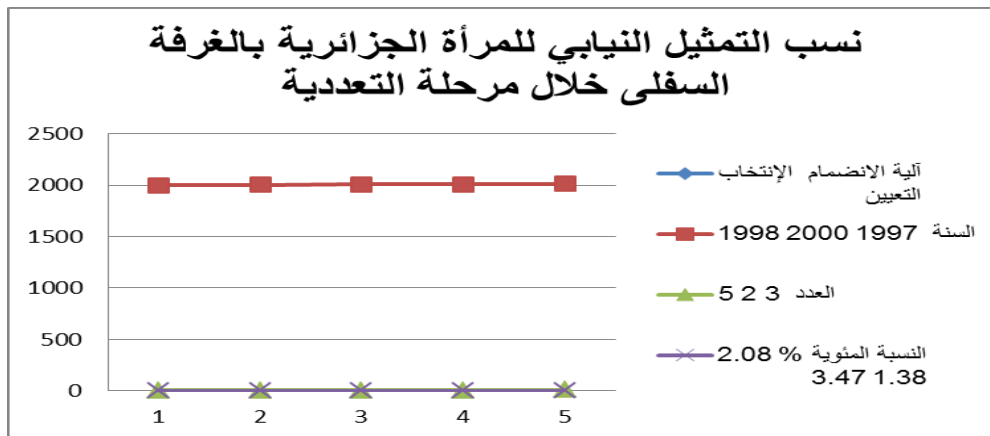
المجلس النيابي	المجلس الاستشاري	المجلس الوطني الانتقالي	المجلس الشعبي الوطني		
السنة	94-92	97-94	02-97	07-02	09-07
إجمالي المقاعد	60	178	380	399	389
عدد البرلمانيات	6	12	11	25	30
النسبة المئوية %	10	6.74	2.89	6.26	7.71



جدول 02: يبين نسب التمثيل النيابي للمرأة الجزائرية بالغرفة السفلى خلال مرحلة التعددية

التعيين						الانتخاب		آلية الانضمام
2014	2009	2007	2004	2001	1998	2000	1997	السنة
10	05	04	04	05	05	02	03	العدد
6.94	3.47	2.77	2.77	3.47	3.47	1.38	2.08	النسبة المئوية %

المصدر: (فاطمة الزهراء صاي، مجلة الفكر البرلماني العدد 22).



المصدر: (فاطمة الزهراء صاي، مجلة الفكر البرلماني العدد 22).

لا تختلف مرحلة التعددية عن مرحلة الأحادية في ثبات ضعف التمثيل النسائي ، ورغم الانفتاح السياسي عبر التنصيب في دستور 1989 على التعددية الحزبية و الجمعوية ، والذي وسع من دائرة المشاركة السياسية لمختلف الفئات الاجتماعية لا سيما التي طالها التهميش خلال مرحلة الأحادية كالنساء والشباب ، إلا أن نسب البرلمانيات في مختلف العهود النيابية لمرحلة التعددية الحزبية ظلت ضعيفة جدا ولم تتجاوز 10 % (عشرة بالمائة) في أحسن حالاتها وهي نسبة بعيدة جدا عن المعدلات الدولية والإقليمية ، كما أنها تشكل استثناء من حيث ارتفاعها مقارنة بغيرها من العهود في مرحلة التعددية ، إذ لا تعبر عن انفتاح الأحزاب والمجتمع الجزائري على المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية لأنها نسبة معبرة عن تعيينات انتقائية لعدد من النساء بالمجلس الانتقالي ولم تفرزها الانتخابات .

عرفت العهود الموالية نسباً أقل من 10 % رغم التحسن النسبي للأوضاع الأمنية للبلاد والتي تعد أحد العوامل الأساسية الطاردة للنساء من فضاءات الشأن العام عموماً بما فيها المجال السياسي وخاصة في المجتمعات التي لاتزال ثقافة البنى التقليدية حاضرة فيها ، كالمجتمع الجزائري ، وهو ما تؤكدته النسبة الأكثر تدنيا للعهدة النيابية الرابعة (2.89 %) والتي تؤثر على تأثير الاضطرابات التي شابت الانتخابات التشريعية لذات العهدة .

ورغم تأثر نسب التمثيل البرلماني النسائي بمختلف السياقات السوسيوسياسية، إلا أن تدنيها الشديد رغم تغير تلك السياقات (من الأحادية للتعددية، ومن التعيين للانتخاب وغيرها من التغيرات) يعكس بوضوح تأثير العوامل الثقافية المنمطة للفعل السياسي النسائي، وهو ما تثبته نسب النساء في الغرفة العليا للبرلمان -مجلس الأمة- من فئة المنتخبات والتي جاءت متقاربة جداً مع ذات النسب بالغرفة السفلى -المجلس الشعبي الوطني- .

كما تؤكد الفوارق في النسب بين عضوات البرلمان المعينات والمنتخبات، مقاومة المجتمع الجزائري لتواجد المرأة بالمؤسسة التشريعية .

3. مرحلة تطبيق الكوتا النسائية :

استجابة لاتزامات الجزائر الدولية لمختلف الاتفاقيات التي صادقت عليها، اتجه صناع القرار في الجزائر لإجراء عديد التعديلات الدستورية واستحداث عديد القوانين التي تنص على الرفع من نسب التمثيل النسائي بالمجالس المنتخبة لا سيما بالمجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري) وفي سابقة غير متوقعة أقرت السلطات العليا للبلاد تعديلاً دستورياً تاريخياً بالنظر للمقاومة المكرسة للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية (كسمة ثابتة للمجتمع الجزائري)، وذلك بالنص صراحة على فرض نسبة الثلث من مقاعد البرلمان على الأقل تخصص للنساء في جميع المجالس المنتخبة محلياً ووطنياً، ما شكل صدمة للمجتمع الجزائري بمختلف أنساقه لا سيما الطبقة السياسية والتي يفترض أنها ترحب بهذا مسلك محفز على المشاركة السياسية لنصف المجتمع، إذ يعد هذا من صميم مهامها كتنظيمات سياسية تعتبر من بين أهدافها ترقية المشاركة السياسية لأفراد المجتمع بغض النظر عن جنسهم.

إثر التعديل الدستوري الذي تضمن إدراج المادة الجديدة 33 مكرر في دستور 1996 عام 2008 تكرست الكوتا النسائية في المجالس المنتخبة بقوة القانون وبصفة إجبارية وبصدور القانون العضوي للانتخابات لعام 2012 اتضحت بعض إجراءات تطبيق الكوتا النسائية ، وكانت غامضة في بعضها وخاصة ما تعلق بكيفية تحديد النساء الفائزات من القوائم التي تخطت العتبة الانتخابية وفازت بمقاعد ، إلا في مبدئين أساسيين وهما :

المبدأ الأول : إجبارية تواجد المرأة بنسبة الثلث على الأقل ضمن قوائم الترشح .

المبدأ الثاني : تسند نسبة الثلث من المقاعد بالمجلس الشعبي الوطني، للنساء .

أحدثت هذه القوانين صدمة لدى المجتمع الجزائري لا سيما لدى الطبقة السياسية وأظهرت الفجوة العميقة بين خطاب الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين، بخصوص تمثيلية المرأة السياسية ، وبين الواقع الفعلي، وانقسمت الطبقة

السياسية بين المرّحب بإقرار الكوتا بدافع مساندة الخطاب الرسمي وبين المتحفّظ عليه بالنظر لعدم ملائمة البيئة السوسيوسياسية للمجالس المنتخبة للقيم التي توجه سلوك المجتمع الجزائري للمرأة وأدوارها " إذ تمنع بعض الأحزاب قبول هذه الطريقة التمثيلية - أي الكوتا - وترى أن نظام الانتخابات على أساس التمثيل النسبي يضمن بالقدر الكافي تمثيل المرأة ... و كذلك تصريحات الأحزاب السياسية التي حملت الكثير من التنبؤات السلبية التي تحولت فيما بعد إلى وقائع " (Sofiane, December 2020)

وإن تباينت المواقف المعلنة للفاعلين السياسيين بخصوص الكوتا النسائية فإن المضمّر منها هو فعليا ما وجه مسالكهم تجاهها ، وهو ما تجلّى في استجابة حذرة جدا ، تمظهرت في توزيع النساء في القوائم الانتخابية ، إذ عمدت أغلبية القوائم إلى استبعاد النساء من المراتب الأولى في القوائم وكانت أولى المراتب المخصصة لهن بدء من المرتبة الرابعة في القوائم ، كإجراء احترازي من الأحزاب السياسية الذي اتضح جليا أنها مكرهة على إدراج النساء في قوائمها .

كما اجتهدت في تطبيق قاعدة الثلث بتحفظ شديد يكشف مقاومتها للتواجد النسوي بقوائمها، إذ عمدت لترتيب امرأة خلف كل ثلاثة رجال، وهو ما يؤشر بقوة على أن إدراج المرأة لم يكن غير إجراء أجبرت عليه الأحزاب السياسية حتى لا تقصى قوائمها ولا يعبر أبدا عن قناعات حقيقية لطالما صرحت بها في أديباتها المختلفة، وخاصة في ظل غموض آليات احتساب المقاعد المحجوزة للنساء في المجالس المنتخبة ، هذا الغموض الذي أربك الطبقة السياسية إلا أنه كشف من خلال تركيبة القوائم الانتخابية، إتساع الفجوة بين خطاب الطبقة السياسية بمختلف مكوناتها وبين ممارساتها الفعلية في ما يتعلق بالتمثيل السياسي للمرأة الجزائرية .

بررت الطبقة السياسية ترتيب النساء في مراتب متأخرة، بالخوف من إغراض الناخبين عن قوائمها والذي تعزوه للثقافة الذكورية المتجذرة في المجتمع الجزائري، حيث اكتفت فقط بالحد الأدنى الإلزامي الذي يحميها من إقصاء قوائمها دستوريا.

بالمقابل ورغم مختلف مظاهر مقاومة المجتمع والطبقة السياسية الجزائريين للتواجد النسائي بالبرلمان، منحت الكوتا الدستورية الإيجابية فرصا فعلية لتوسيع التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية والذي حفزها على الانخراط في ديناميات العملية الانتخابية وتحولت المرأة من مجرد رقم في ذيل قوائم الترشح إلى فاعل أساسي في توزيع القوة في المجتمع، كما تحولت أدوارها الاداتية (إذ كانت تسند لها فقط المهام التنفيذية في مختلف مراحل العملية الانتخابية) إلى الأدوار السياسية الأساسية .

1.3- التفاعل بين خيار الكوتا والمجتمع الجزائري :

وضعت الكوتا الدستورية الاجبارية مختلف الفاعلين السياسيين أمام الأمر الواقع منتجة جملة من التفاعلات الاجتماعية يمكن حصر بعضها في مايلي :

1.1.3- بالنسبة للأحزاب السياسية: وجدت الأحزاب السياسية نفسها مجبرة على تغيير أنماط اختيار مرشحيها والتكيف مع الفاعل الجديد (المترشحات تنفيذا للكوتا الإيجابية) وكذا ملائمتها مع عديد الأنساق الفرعية المرتبطة بالفعل الانتخابي ومنها :

- نسق هياكل الحزب المسؤولة عن اختيار المرشحين والمفاضلة بينهم وتحديد ترتيبهم في القوائم .

- نسق الثقافة التنظيمية للحزب والتي توجه مسالكه المختلفة، إذ باحتساب الفاعل الجديد اضطرت الأحزاب لاستدعاء عديد القيم المضمرة وكذا اختبار المعلن منها.

2.1.3- بالنسبة للمجتمع : يمتلك المجتمع قوة الصوت الانتخابي الذي يحدد ممثليه في المجالس المنتخبة وعلى رأسها البرلمان الذي يشكل مع مجلس الأمة، المؤسسة التشريعية في الجزائر إحدى السلطات الثلاث التي تقوم عليها الدولة الجزائرية ، ومن هنا تتضح جليا أهمية سلوك الناخبين بوصفه المانع الحصري للسلطة التشريعية في البلاد وبالتالي الفاعل الأساسي في توزيع القوة داخل المجتمع، ومنه تتأتى الأهمية البالغة للقيم التي توجهه والتي تتمثل أساسا في العاملين :

- التفضيلات الشخصية (أيديولوجية، حزبية، ريعية...)

- الانتماء القبلي .

وعلى أساس التفاعل بينهما تتجلى تأثيرات البنى التقليدية لا سيما في نسقها الثقافي، على البنى الحداثية (الأحزاب، المجالس المنتخبة...) وتتحدد في ضوء ذلك مخرجات العملية الانتخابية في واقع مكرس لستاتيكا إجتماعية أخذت مداها لعقود، إلى حين دخول الفاعل الجديد المتمثل في الكوتا النسائية، والذي لم يكتف بخلخلة حالة الستاتيك النمطية، بل تعداها لإظهار مقاومة قوية جدا للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وتوسيع حظوظها.

2.3- تأثيرات تطبيق الكوتا النسائية :

التأثير على الخيارات القبلية وتفضيلاتها الانتخابية وتحديدًا باحتساب التضاد الصريح بين الثقافة القبلية المتسمة أساسا بتنميطها لأدوار المرأة واستبعادها من الفضاء العام، وبين الكوتا النسائية كمفهوم معبر عن أعلى القيم التي تتبناها البنى الحداثية .

التأثير على خيارات الناخبين باحتساب الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الجزائري والتي تهيمن على التفضيلات الحزبية والأيديولوجية وحتى الريعية، للناخب الجزائري .

وبالتفاعل بين العوامل السابقة الذكر أفرزت أول انتخابات عرفت تطبيق الكوتا النسائية النتائج التالية :

3.3- نتائج الكوتا النسائية في الجزائر:

1.3.3-مرحلة الكوتا الإجبارية : تنفيذا للمادة 33 مكرر التي أدرجت في دستور 1989، عام 2008 و وفق إجراءات القانون العضوي للانتخابات لعام 2012 والتي قننت التطبيق الأول للكوتا النسائية ، أفرزت تشريعات 2012 النتائج المبينة في الجدول أدناه ،

والتي تؤثر على مايلي :

التطبيق الحرفي للكوتا النسائية حيث اعتمدت الجهات الوصية تطبيق القوانين المنظمة للكوتا النسائية بالآلية التي أفرزت نسبة 30 بالمائة فعليا من مقاعد البرلمان للنساء وجاءت النتائج كمايلي :

جدول 03: يبين نتائج الانتخابات التشريعية 2012

الحزب	عدد المقاعد التي فاز بها كل حزب	نسبة النساء
حزب جبهة التحرير الوطني	221	68
التجمع الوطني الديمقراطي	70	23
تكتل الجزائر الخضراء	47	14
جبهة القوى الاشتراكية	21	7
الأحرار	19	5
حزب العمال	17	8

3	9	الجهة الوطنية الجزائرية
1	7	جهة العدالة والتنمية
2	6	الحركة الشعبية الجزائرية
1	5	حركة الفجر الجديد
1	4	جهة التغيير
1	4	الجهة الوطنية للتضامن والتنمية
0	3	الجهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
0	3	حزب عهد 54
2	3	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
1	3	التحالف الوطني الجمهوري
0	2	جهة المستقبل
1	2	التجمع الجزائري
1	2	حركة المواطنين الأحرار
1	2	التجمع الوطني الجمهوري
1	2	حزب النور الاجتماعي
0	1	حركة الانفتاح
0	1	حزب التجديد الجزائري
0	1	الجهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
0	1	الجهة الوطنية الديمقراطية
143	462	المجموع

المصدر: إعلان المجلس الدستوري رقم 03 .

أظهر تطبيق الكوتا الإجبارية لأول مرة المقاومة الاجتماعية للتمثيل السياسي النسائي في مواقع صناعة القرار من خلال نتائج التشريعات وتجلت في المظاهر التالية :

1- الاستمرار في حرمان المرأة من المراتب المتقدمة والاكتفاء بتمثيلها بالحد الأدنى المتاح والضامن لعدم إقصاء قوائم الترشح .

2- استمرار الجدل بخصوص الكوتا النسائية مما يؤثر على شدة مقاومة المجتمع لها .

3- وضوح الجوانب الإجرائية لكيفيات احتساب مقاعد المرأة من بين المقاعد الفائزة .

وفي ضوء العوامل الثلاثة السابقة الذكر ، عرفت العهدة الثانية لتطبيق الكوتا الاجبارية في تشريعات 2017 المظاهر التالية :

1- بالنسبة للمرأة: ارتفاع عدد النساء الراغبات في الترشح والتي أشر عليها ارتفاع التنافس بينهن للحصول على المرتبة الأولى بين النساء، في قوائم الترشح .

2- احتساب عامل مقعد المرأة في معادلات الترشيح خاصة الحزبية ، وكذا حضوره في مختلف التجاذبات المصاحبة .

3- استمرار حضور عامل الانتماء القبلي في المفاضلة بين المترشحات سواء من حيث اختيارهن للتواجد بالقوائم أو من حيث اختيار أي منهن لتكون في أول رتبة مخصصة للنساء .

وأُسفرت الانتخابات عن النتائج التالية :

القائمة	عدد النواب	النواب النساء
حزب جبهة التحرير الوطني	164	50
التجمع الوطني الديمقراطي	97	37
تكتل حمس - التغيير	33	06
تجمع أمل الجزائر	19	04
الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء	15	04
جبهة القوى الاشتراكية	14	03
جبهة المستقبل	14	02
الحركة الشعبية الجزائرية	13	00
حزب العمال	11	03
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	09	03
التحالف الوطني	08	04
حركة الوفاق الوطني	04	00
حزب الكرامة	03	00
حزب الحرية والعدالة	02	00
حزب الشباب	02	00
حزب عهد 54	02	00
التجمع الوطني الجمهوري	02	01
حركة الانفتاح	02	00
جبهة النضال الوطني	02	00
الجبهة الديمقراطية الحرة	02	00
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	02	00
الجبهة الوطنية الجزائرية	01	00
حزب الفجر الجديد	01	00
حركة الإصلاح الوطني	01	00
تحالف تكتل الفتح	01	00
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	01	00
جبهة الجزائر الجديدة	01	00
اتحاد القوة الديمقراطية والاجتماعية	01	00
الجبهة الوطنية للحريات	01	00
حزب التجديد الجزائري	00	00
الاتحاد للتجمع الوطني	01	01
الاتحاد الوطني من أجل التنمية	01	01
الحركة الوطنية للعمال الجزائريين	01	01
حركة المواطنين الأحرار	01	01
حزب العدل والبيان	01	01
جبهة الشباب الديمقراطي للمواطنة	01	01
الأحرار	28	06
المجموع	462	129

تشير النتائج التي عرفت تراجع عدد النساء البرلمانيات من 146 إلى 129 برلمانية ، على أن القوائم التي لم تفز بمقعدين خسرت آليا مقعد المرأة ، وإن كان ذلك يعزى إلى ارتفاع عدد قوائم الترشح ، مما أدى إلى تشتت أصوات الناخبين فإنه يعود كذلك إلى التوافقات المختلفة التي اعتمدها معدو القوائم ، والتي أبقّت فقط على تمثيلية المرأة بما يضمن عدم إقصاء القوائم، بعيدا عن المراتب التي تمنحها فرصا أفضل للفوز بمقعد انتخابي وهو ما تجلّى من خلال " تقديم وتغليب الأحزاب السياسية للمصالح الحزبية الضيقة وعد تقديم بعض التنازلات التي من شأنها أن تعمل على تشجيع النساء على الفوز والمشاركة والفوز في الانتخابات بصورة خاصة " (Salimal, October 2018.)

كما تؤثر النتائج على ثبات مقاومة المجتمع للممثل البرلماني النسائي والسياسي عموما رغم تجربة الكوتا النسائية في العهدة السابقة ، إذ لم تؤثر هذه الأخيرة في تغيير الثقافة السائدة تجاه الأدوار السياسية للمرأة الجزائرية ، والتي لم يؤثر نمط الكوتا في خاصية الاجبار فيه على توسيع حظوظها السياسية ، رغم ارتفاع نسب النساء المقبلات على الترشح مقارنة بالعهد التشريعي السابعة وكذا انخراطهن بقوة في الحملة الانتخابية .

2.3.3- مرحلة الكوتا الطوعية :

تعتبر الكوتا الطوعية إحدى التجليات السياسية للتغيرات التي طالت الساحة السوسيوسياسية الجزائرية ، إثر المسيرات السلمية الواسعة التي عرفتها الجزائر في إطار الحراك الجزائري، وما تبعه من أحداث سياسية، كالانتخابات الرئاسية و حل المجالس المنتخبة وعلى رأسها البرلمان حيث تم حله تمهيدا لانتخابات تشريعية مسبقة تستجيب لمقتضيات المرحلة الجديدة التي عرفتها الجزائر ، هذه المرحلة التي عرفت بالضرورة تعديلات دستورية تقن لها ومن أهمها ما يخص الكوتا النسائية، " فقد عمل المؤسس في ظل التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، على إلغاء نص المادة 35 من التعديل الدستوري 2016، التي كرست بدورها مضمون نص المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري 2008، أساس تكريس نظام الكوتا لترقية الحقوق السياسية للمرأة وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، باعتبارها مهمة دستورية تقع على عاتق الدولة " (Salima, 2022) ، وبناء عليه تم إلغاء الكوتا الإجبارية وتعويضها بنظام المناصفة وفق ما نص عليه الأمر الرئاسي 01-21 المؤرخ في 10 مارس 2021 والذي نص على إلزامية التناصف في قوائم الترشيحات ، أي يكون عدد النساء بالقوائم مساويا لعدد الرجال، كما أنه ألغى التصويت للمترشحين وفق ترتيبهم لحساب نظام التصويت المفتوح لأي مترشح من القائمة يختاره الناخب، وبرر صانع القرار السياسي ذلك بأنه أفضل لتوسيع الحظوظ السياسية للمرأة والانتقال بها من مجرد تواجد عددي إلى تواجد فاعل من خلال توسيع فرص ترشحها وإلزام القوائم بذلك، وإن كان يبدو أن الانتقال من الثلث للنصف هو زيادة عددية فعلية للنساء بالقوائم وهو دافع فعلي لرفع عدد النساء المشاركات سياسيا، وحتى وإن منحت المرأة المترشحة نفس حظوظ الرجل في الحصول على أصوات ناخبها، إذ لم يعد للترتيب بالقائمة أي تأثير على فرص الفوز بمقعد نيابي إلا أن هذه المبررات مجتمعة لم تنجح في توسيع حظوظ المرأة التمثيلية، بل على النقيض تماما وهو ما تؤكدته نتائج الانتخابات التشريعية للعهد التاسعة والتي جاءت على النحو التالي :

الرقم	القائمة	عدد النواب	عدد النساء
01	حزب جبهة التحرير الوطني	100	12
02	الأحرار	84	07
03	حركة مجتمع السلم	66	04
04	التجمع الوطني الديمقراطي	59	01
05	جبهة المستقبل	48	05
06	حركة البناء الوطني	40	02
07	صوت الشعب	03	00
08	جبهة الحكم الراشد	02	00

09	الجهة الوطنية الجزائرية	02	00
10	جهة العدالة والتنمية	02	00
11	حزب الفجر الجديد	02	00
12	حزب الحرية والعدالة	02	01
13	جيل جديد	01	00
14	حزب الكرامة	01	00
15	حزب الجزائر الجديدة	01	00
	المجموع	413	32

من إعداد الباحثة، المصدر: الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني .

لم تتعد نسبة الفائزات بمقاعد نيابية 7.74 % وهي نسبة ضعيفة، إضافة لإنهيار واضح للتمثيل النسائي مقارنة بعهدتي الكوتا الإلزامية، وتؤشر على مايلي :

- تطبيق الكوتا الإلزامية لعهدتين لم يؤثر في اتجاهات الناخب الجزائري نحو التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية كما كان متوقعا، ما يعني بشكل مباشر أن عهدتين من الكوتا الإلزامية لم تكونا أبدا كافيتين أبدا لإحداث التغيير المتوقع في الثقافة السائدة تجاه التمثيل السياسي النسائي .

- تغيير نمط الكوتا الاجبارية في المقاعد الفائزة إلى الكوتا الاجبارية في الترشيحات فقط حتى مع تطبيق هذه الأخيرة مناصفة بين الجنسين ، لم يؤثر أبدا في توجهات الناخب الجزائري نحول التمثيل السياسي النسوي .

- الرفع من عدد المرشحات لا يعني بالضرورة الرفع من فرص التمثيل النسائي .

II. خاتمة:

أدخل هنا خلاصة المقال دوما بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل إليها وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

- تغيير نمط التصويت والمساواة بين حظوظ المرشحين رجالا ونساء في الحصول على أصوات الناخبين لم يكن ذا تأثير يذكر بل على العكس من ذلك فقد كرس الذهنية الذكورية السائدة في المجتمع الجزائري .

- العودة إلى نسبة التمثيل النيابي النسائي ، لما قبل تطبيق الكوتا .

شكلت الكوتا النسائية واحدة من أكثر الظواهر التي أثارت جدلا مجتمعيا في الجزائر ، ولا يعود ذلك فقط لرسوخ الذهنية الذكورية في الثقافة الجزائرية بقدر ما يعود كذلك للصور النمطية لأدوار المرأة ووظائفها بين الفضاءين العام والخاص وكذا لجوهرية الصراع لأجل السلطة في ظل مجتمع يتسم بثبات توزيع القوة بين الجنسين، ليس فقط في المجال السياسي بوصفه المجال الرئيسي للتنافس على السلطة ، بل في غيره من المجالات التي تعرف تدنيا كبيرا لنسب تواجد المرأة في مواقع صناعة القرار، رغم التواجد الديمغرافي القوي للنساء فيها .

ورغم المساعي الرسمية لمقاومة الأنماط المكرسة مجتمعيا عن الأدوار السياسية للمرأة الجزائرية عبر تبني الكوتا النسائية في المجالس المنتخبة و خاصة البرلمان، إلا أن تطبيق الكوتا كشف رفض مختلف الفاعلين السياسيين (أحزاب سياسية، ناخبين، بني تقليدية) لتوسيع الحظوظ السياسية للمرأة الجزائرية وأظهر بوضوح المضمهر من اتجاهاتها نحوه، هذا المضمهر الذي أشرت عليه مختلف ردود الأفعال التي تنوعت بين التصريح بالرفض وبين التمرس بمختلف التبريرات المنسوبة للواقع السياسي الجزائري، وبين الاعتداد بمختلف النظم الانتخابية وكذا الجوانب الإجرائية للعملية الانتخابية .

كما لم يكن تنوع أنماط الكوتا النسائية المطبقة ذو تأثير يذكر على توسيع الحظوظ السياسية للمرأة الجزائرية وهو ما أشر عليه بقوة عودة نسب تمثيل المرأة بالبرلمان رغم تطبيق الكوتا ، إلى نفس النسب قبل تبني الكوتا ، بمجرد التحول من الكوتا الاجبارية في المقاعد الفائزة إلى الكوتا الاجبارية في قوائم الترشح فقط .

لقد اتضح جليا أن فرض الكوتا النسائية وبمختلف أنماطها لم يغير من الثقافة السائدة بخصوص الأدوار السياسية للمرأة الجزائرية ، وبالتالي لم يسهم بصفة فعلية ومؤثرة في الرفع من التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية لكن بالمقابل يحسب له كشفه لمدى رسوخ الثقافة المنمطة لأدوار المرأة بالمجتمع الجزائري، وهو ما يتطلب مراجعة منهجية لتجربة الكوتا النسائية الجزائرية وفي ضوء الفحص الدقيق للظاهرة وتجلياتها وتأثيراتها لاسيما الأبعاد التي كشفتها، وبما يمكن من صياغة منظومة متكاملة (قانونية، سياسية، وسوسيولوجية) تبدأ من المعنى الأول بتوسيع الحظوظ السياسية للجزائريات، أي المرأة نفسها، إذ تجلى كذلك أنها كانت على الدوام مجرد متلقي لمختلف السياسات والبرامج ولم تنبني لأخذ زمام المبادرة في الفعل السياسي .

References:

- ✓ A Study Editorial Board .*Is the Women's Quota System an Attempt to Understand* .Journal of the Algerian Council of the Nation.
- ✓ Amira Maarij institutions .(2010) .*The Representation of Women in Parliamentary Institutions* . Egypt: Dar Al-Nahda Al-Arabia.
- ✓ Asmaa Jameel Rasheedn,*The Women's Quota: Origins, Patterns, and Applications in Iraq and Arab Countries* .Issue 137 (June 'Al-Adab Journal).
- ✓ Hadi Al-Shaib .(2017) .*Female Parliamentarians under the Women's Parliamentary Quota System: A Case Study of the Palestinian MP* .Berlin, Germany 'Democratic Arab Center.
- ✓ Hakim Tayeboun) .October 2014 .(*Women's Political Participation in Algeria: The Quota System as a Model, Voice of Law Journal*) . Issue 2
- ✓ Meghish Kenza) .January–March 2021 .(*The Logic Behind the Political Employment of Elected Women in Algeria: The Electoral Experience (2012/2017)* Issue 91 .(Insaniyat Journal).
- ✓ Mserati Salimal) .October 2018 .(*The Role of Political Parties in Enhancing Women's Political Participation: Frameworks and Strategies of Political Empowerment*) (المجلد 5) Issue 2 ،Voice of Law Journa.
- ✓ Naima Samina .The Women's Quota System and Its Impact on the Political Representation of Maghreb Women in Local Elected Councils .*Doctoral Thesis* .
- ✓ Qazlan Salima .(2022) .*The Parity System as an Alternative to the Quota System to Promote Women's Political Participation at the Level of Elected Councils*) .(8) Issue 2 ،Journal of Law and Political Science.
- ✓ Samah Salem Salem .(2012) .*Social Research: Methods, Approaches, and Statistics*1) .st edition (، Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- ✓ Sassi Sofiane) .December 2020 .(*The Political Empowerment of Women in Algeria, Rawafed Journal for Scientific Research in Social and Human Sciences*) .(4) Issue 2.